تحليل إخباري

أوكرانيا «أزمة القرن الـ21» في أوروبا .. خلط الأوراق الدولية وتوقف «جنيف 2».. وانكشاف الأزمة السورية دولياً

بيروت: توصف الأزمة الأوكرانية بأنها إحدى أخطر الأزمات بين الغرب وروسيا منذ سقوط جدار برلين عام 1989، ويصفها وزير خارجية بريطانيا وليام هيغ بأنها أزمة القرن 21 في أوروبا، هذه الأزمة التي وضعت روسيا في مواجهة مزدوجة مع أوروبا والولايات المتحدة. ومما لا شك فيه ان تطورات هذه الأزمة سترسخ ملامح المواجهة وقواعد اللعبة الدولية الجديدة ومدى قدرة كل طرف وحدود هذه القدرة في صراع مفتوح لن يهدأ في المدى المنظور ويلقي بظلاله على أزمات وملفات أخرى تتشابك فيها علاقات ومصالح وسياسات.

ومما لا شك فيه أن موسكو تواجه وضعا حرجا مع خيارات صعبة ومحدودة، لا يخفيه استعراض القوة العسكرية الذي بدأته:

● فمن جهة لا يمكن لروسيا أن تتساهل وأن تظهر مؤشرات ضعف وتردد ازاء أوكرانيا التي تقاسمت مع روسيا في القرن الماضي نواة الاتحاد السوفييتي والتي تشكل بوابة روسيا على البحر الأسود وعلى عدة دول في أوروبا الشرقية. ومناطق واسعة من أوكرانيا لاسيما الجزء الشرقي منها تشكل امتدادا حقيقيا وطبيعيا للجزء الغربي من روسيا الذي يحتضن العاصمة موسكو. كما أن 85٪ من الغاز الروسي يمر عبر الأراضي الأوكرانية.

أما شبه جزيرة القرم التي تتمتع بحكم ذاتي، فإن لها أهمية استراتيجية قصوى بالنسبة لروسيا التي أرسلت قواتها فورا إليها وبمجرد سيطرة الأوكرانيين الموالين لأوروبا على كييف. «القرم» قاعدة روسية عسكرية متقدمة واقعة بين البحرين الأسود و«أزوف»، وهي التي احتضنت مؤتمر يالطا الشهير قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية الذي وضع أسس عملية تقسيم أوروبا. وأكثر من 50٪ من سكان القرم هم من الإتنية الروسية بينما 30٪ هم من الأوكرانيين والباقون هم من «التتار المسلمين». لذلك، فإن موسكو لا تتقبل فكرة عبور أوكرانيا الى أوروبا ووقوعها تحت تأثير الاتحاد الأوروبي ومن خلفه حلف شمال الأطلسي الذي يصبح مقيما داخل حديقتها الخلفية.

● من جهة ثانية، تعرف موسكو أن التدخل العسكري المباشر على غرار ما حصل في جورجيا العام 2008 دونه مخاطر ومحاذير، فلا أوكرانيا بحجمها الجغرافي والسكاني مثل جورجيا، ولا الظروف الدولية تسمح بمغامرات عسكرية في قلب أوروبا التي سترد وستلجأ الى شتى أنواع الأسلحة الاقتصادية والتجارية، سيما ان ملامح هذه الادوات بدأت بإظهار فاعليتها، حيث خسرت الشركات الروسية نحو 60 مليار دولار من اصولها وهبطت بورصة موسكو اكثر من 11٪ في يوم واحد. ولكن حتى في ظل هذه المخاطر والمشاكل التي تعانيها المؤسسة العسكرية الروسية، بحيث لا ترقى بقدراتها الى المؤسسة الأميركية وحلف الأطلسي، فإن موسكو لا يمكنها أن تسلم بالوضع الجديد في كييف ولديها الأوراق التي تلعبها لإبقاء أوكرانيا على صفيح ساخن تواجه خطر التقسيم والحرب الأهلية وتشكل مصدر تهديد لاستقرار أوروبا.

روسيا التي بنت سياستها منذ الغزو الأميركي للعراق وصولا الى أحداث ليبيا وسورية على مبدأ عدم التدخل الخارجي العسكري واحترام القانون الدولي، تجد نفسها مضطرة للتدخل وخرق القانون الدولي في أوكرانيا، لأن ما يحدث في هذه الدولة يشكل تهديدا مباشراً لمصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية، ربما تكون روسيا بنت حساباتها على أساس أن التدخل العسكري المضاد من جهة أوروبا والولايات المتحدة لن يحصل، فالاتحاد الأوروبي ابتعد كثيرا عن الخيارات العسكرية، و«أميركا أوباما» أطلقت ما يكفي من مؤشرات تدل الى أنها لا تريد حروبا جديدة وأنها ماضية في استراتيجية انسحابات (من العراق وأفغانستان) وتسويات (مع إيران) تحتاج فيها الى روسيا. وفي الواقع فإن الأزمة الأوكرانية تسببت في إطلاق موجة جديدة من الانتقادات والحملات داخل الولايات المتحدة ضد سياسة أوباما وما تظهره من «ضعف في القيادة ومن سياسة خارجية غير فاعلة، بحيث لم يعد أحد يؤمن بقوة أميركا»، كما قال السيناتور جون ماكين.

وربما يكون الأميركيون والبريطانيون فوجئوا بمنحى التطورات في أوكرانيا ولم يتوقعوا اندفاعا روسيا عسكريا باتجاه أوكرانيا، وأن يقع بوتين في مثل هذا الخطأ، ولكنهم في أي حال غير جاهزين عسكرياً رغم أنهم وروسيا جزء من اتفاقية وقعت عام 1994 مع أوكرانيا تنص على أن تكون هذه الدول ضامنة لسلام ووحدة أوكرانيا مقابل تخليها عن السلاح النووي.

ثمة حالة استنفار سياسية وديبلوماسية غير مسبوقة في الغرب وتغيير طارئ وشامل في الأجندة وجدول الأعمال، اجتماعات متتالية لـ «الحلف الأطلسي»، اجتماع طارئ لقادة الدول الأوروبية، تلويح بإجراءات عقابية ضد روسيا تشمل خصوصا عقوبات اقتصادية ومالية وعزلة ديبلوماسية ودولية تصل الى حد إخراجها من «مجموعة الثماني».

من الواضح أن الغرب يشتغل على «خيارات غير عسكرية» فالأولوية لديه هو الحل السياسي عبر مفاوضات مباشرة بين موسكو وكييف لنزع فتيل الأزمة على قاعدة الاحترام الروسي للسيادة الأوكرانية والاعتراف الأوكراني بالمصالح الروسية، فإذا لم تنخرط موسكو في الحل السياسي، فإن لائحة العقوبات السياسية والاقتصادية جاهزة مع تحريك جزئي محتمل للورقة العسكرية عبر نشر قوات الأطلسي في شرق أوروبا تكون جاهزة للتدخل إذا دعت الحاجة.

أوكرانيا في حسابات ومصالح أوروبا والولايات المتحدة ليست بالتأكيد سورية، لذلك فإن المجتمع الدولي الذي لم تحركه الأزمة السورية رغم وقوع مئات آلاف الضحايا، حركته الأزمة الأوكرانية سريعا ودفعت به الى أعلى درجات الاستنفار والتعبئة. والخشية الآن أن تؤدي أزمة أكرانيا الى حجب أزمة سورية وخفض ترتيبها أكثر في سلم الأولويات الدولية، ما يؤدي الى توقف عملية «جنيف 2» المتعثرة أصلا، والى انكشاف الأزمة السورية دوليا بعدما أصبحت مظلة الرعاية الأميركية ـ الروسية مثقوبة، لا بل ممزقة، وبعدما عادت أجواء الحرب الباردة لتضع العلاقات الروسية ـ الأميركية مجددا أمام مأزق تاريخي ولينتج عن هذا الوضع الجديد تصدع المسار الأميركي ـ الروسي حول الحل السياسي والمرحلة الانتقالية في سورية.

ومن السابق لأوانه تحديد كيف سيكون انعكاس الأزمة الأوكرانية على الأزمة السورية:

● هل يتطور الاشتباك الغربي الروسي الى تفاهمات تشمل أوكرانيا وسورية؟ أم يتطور الى تصعيد ومواجهات في أوكرانيا وسورية حيث تتحول موسكو الى «أقصى التشدد»؟

● هل يكون سقوط نظام روسيا في كييف مقدمة لسقوط نظام روسيا في دمشق أم أن اندفاعة روسيا في أوكرانيا توازيها اندفاعة إيران في سورية لتعديل إضافي في الواقع وميزان القوى على الأرض مستغلة الانهماك الدولي في الأزمة الأوكرانية والانصراف عن الأزمة السورية حتى إشعار آخر؟

وثيقة تكشف معارضة بريطانية لفرض عقوبات على روسيا

بوتين يعتبر اللجوء إلى القوة في أوكرانيا «الملاذ الأخير»: أبلغت يانوكوفيتش أنه ليس له مستقبل سياسي

جنود روس يطلقون طلقات تحذيرية على قاعدة بيلبيك الجوية في سيفاستبول بأوكرانيا أمس (أ.ب)

كيري يزور كييف بعد وقف واشنطن كل العلاقات العسكرية مع موسكو

عواصم ـ رويترز ـ أ.ف.ب: حاول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمس التقليل من حدة التوتر مع الغرب مؤكدا ان لجوء روسيا الى استخدام القوة في اوكرانيا هو «خيار أخير». لكنه حذر أيضا في أول مؤتمر صحافي بعد عزل حليفه الرئيس الاوكراني فيكتور يانوكوفيتش، من ان بلاده تحتفظ بحق التدخل اذا «غاب القانون» عن مناطق شرق اوكرانيا التي يتحدث فيها السكان الروسية. وأن اي تدخل هناك سيكون «شرعيا وفي اطار القانون الدولي» حينها.

وقال بوتين: «نحتفظ بحق استخدام كل الوسائل لحماية» المواطنين الروس والاوكرانيين في اوكرانيا، مضيفا في تصريحات بثت مباشرة على التلفزيون، انه لا توجد حاليا «حاجة» لارسال قوات الى ذلك البلد.

وأكد الرئيس الروسي أن حليفه يانوكوفتيش لم يعد له دور في المرحلة الاوكرانية المقبلة وقال: «اعتقد ان ليس له مستقبل سياسي. لقد سبق ان قلت له هذا الامر».

وقبل تصريحات بوتين، كان المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف قد أكد ان الرئيس امر القوات الروسية التي تجري تدريبات عسكرية طارئة منذ الاربعاء الماضي في المناطق الوسطى والغربية على حدود أوكرانيا بالعودة الى قواعدها. ونقلت وكالات الانباء الروسية عن بيسكوف «ان القائد الاعلى للقوات المسلحة الروسية الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، اصدر الامر الى القوات والوحدات المشاركة في التدريبات العسكرية بالعودة الى قواعدهم الدائمة». من جانبه، أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في تونس ان التهديدات الغربية بفرض عقوبات على بلاده لن تغير موقف روسيا من اوكرانيا.

وقال لافروف في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره التونسي منجي حمدي: «موقفنا صادق وبما أنه صادق فلن نغيره».

وتزامنت المواقف الروسية الجديدة مع وصول وزير الخارجية الأميركي جون كيري الى كييف أمس لتأكيد دعم بلاده للسلطة الاوكرانية الجديدة وزيادة الضغط على موسكو، وقد سبقت الزيارة اعلان البنتاغون ان الولايات المتحدة «علقت جميع الصلات العسكرية» مع موسكو على اثر التدخل الروسي في منطقة القرم. وقال جون كيربي المتحدث باسم وزارة الدفاع الاميركية إنها قررت تعليق كافة اوجه التعاون العسكري مع روسيا بما في ذلك الاجتماعات الثنائية وزيارات السفن المتبادلة لموانئ البلدين وكذلك المؤتمرات الاستراتيجية.

كذلك عبر مسؤولون عدة في الكونغرس الاميركي الراغب في دعم كييف في مواجهة روسيا، عن نيتهم في تبني تدابير سريعة لتقديم مساعدات اقتصادية لاوكرانيا قد تتضمن ضمان قروض بمستوى مليار دولار. وقد سبق وتحدث كيري الاسبوع الفائت عن خطة لضمان قرض دولي محتمل بالقيمة نفسها. وفي مؤشر على حرب الاعصاب بين اوكرانيا وروسيا، تحدث مسؤول في وزير الدفاع الاوكرانية عن توجيه انذار روسي جديد الى العسكريين الاوكرانيين للاستسلام أمس والا سيتعرضون لهجوم.

وقال افلاديسلاف سيليزنيف المتحدث الاقليمي باسم وزارة الدفاع الاوكرانية في سيمفيروبول عاصمة القرم بجنوب اوكرانيا «ان الانذار هو التالي: الاعتراف بالسلطات الجديدة (الموالية لموسكو) في القرم، والقاء السلاح والمغادرة او ان يكونوا مستعدين لهجوم».

لكن موسكو اسرعت في النفي معتبرة انه «هذيان تام»، وقال رئيس البرلمان الروسي ان روسيا لم تحتاج بعد الى استخدام «حقها» في شن عملية عسكرية في اوكرانيا. في هذه الاثناء بقي النشاط الديبلوماسي كثيفا سعيا الى ايجاد حل «لاسوأ ازمة في اوروبا منذ سقوط جدار برلين» بحسب تعبير وزير الخارجية الالماني فرانك فالتر شتاينماير. واكد السفير الروسي فيتالي تشوركين في الامم المتحدة ان الرئيس الاوكراني المعزول فيكتور يانوكوفيتش طلب من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مساعدة روسيا العسكرية «للدفاع عن الشعب الاوكراني»، لاسيما ان اوكرانيا باتت «على شفير الحرب الاهلية».

كذلك عبر وزراء خارجية الاتحاد الاوروبي الذين عقدوا اجتماعا طارئا أمس الأول عن «قلقهم البالغ» بحسب الوزير الفرنسي لوران فابيوس. ودعا الوزراء روسيا الى اتخاذ «تدابير سريعة وملموسة لنزع فتيل التصعيد» اولها «انسحاب» القوات الروسية التي انتشرت في الايام الاخيرة في القرم «الى اماكن تمركزها الدائمة». وفي هذا السياق، نقلت وسائل اعلام بريطانية عن وثيقة رسمية مسربة ان بريطانيا عارضت رد اي عقوبات اقتصادية او مالية على روسيا بسبب تدخلها في اوكرانيا. وقالت البي بي سي والعديد من وسائل الاعلام ان الوثيقة جرى تصويرها على ما يبدو بينما كان يحملها مسؤول بارز اثناء توجهه الى اجتماع في مكتب رئيس الوزراء ديفيد كاميرون أمس الأول. وجاء في الوثيقة التي تدرج على ما يبدو خيارات بريطانيا بالنسبة للازمة الاوكرانية ان «المملكة المتحدة يجب الا تؤيد حاليا فرض اي عقوبات تجارية.. أو اغلاق المركز المالي في لندن امام الروس». حيث تعتبر لندن مقصدا مفضلا للاثرياء الروس، كما تستقطب البنوك والمؤسسات التجارية في لندن مبالغ كبيرة من الاموال الروسية. وجاء في الوثيقة، بحسب البي بي سي، انه يجب ان تكون التصريحات العلنية «عامة» وان التهديدات يجب ان تكون «حذرة وتستخدم في الرسائل الخاصة».

وقال كاميرون من جهته «ما نريده هو ان نرى خفضا في التصعيد بدلا من الاستمرار في السير على الطريق الذي انتهجته الحكومة الروسية في انتهاكها لسيادة ووحدة اراضي دولة اخرى».

ورفض مقر رئاسة الوزراء التعليق على ما جاء في الوثيقة التي ظهرت بعد تحذير وزراء خارجية الاتحاد الاوروبي بفرض عقوبات على موسكو من بينها فرض حظر على التاشيرات وتجميد ارصدة شخصيات بارزة وتعليق الاتفاقيات المتبادلة، بحسب مصادر في الاتحاد الاوروبي.

في هذه الاثناء، تواصل السلطات الاوكرانية اتهام روسيا بارسال عسكريين بكثافة الى القرم مع هبوط عشر مروحيات قتالية وثماني طائرات نقل في خلال اربع وعشرين ساعة.

ومنذ السبت نشرت روسيا، بحسب وزارة الدفاع الاوكرانية، تعزيزات من ستة آلاف جندي في القرم شبه الجزيرة الناطقة بالروسية في جنوب اوكرانيا والتي تضم الاسطول الروسي في البحر الاسود. وبحسب واشنطن فان موسكو باتت «تسيطر عملانيا بشكل كامل» على القرم.

وقال مسؤولون أوكرانيون إن روسيا تحشد مدرعات على الجانب الروسي من مضيق كيرتش الذي يبلغ عرضه 4,5 كيلومترات ويفصل بين شبه جزيرة القرم وجنوب روسيا.

المستشار السابق لأوباما يدعو لعقوبات مختارة على موسكو

روس: بوتين يعارض التدخل في سورية بدعوى القانون الدولي فلماذا يتدخل في اوكرانيا؟

واشنطن ـ أحمد عبدالله

قال المستشار السابق للرئيس باراك اوباما لشؤون جنوب آسيا، دينيس روس انه من باب السخرية ان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يعارض بحزم اي تدخل اجنبي في سورية بدعوى ضرورة احترام القانون الدولي ولكنه على الرغم من ذلك لا يتردد في التدخل في اوكرانيا وجورجيا ومولدافيا على الرغم من ان روسيا وقعت على اتفاقية بودابست مع دول العالم التي تؤكد على ضرورة احترام روسيا لسيادة جيرانها كل على ارضه.

وقال روس في مداخلة قدمها في واشنطن «صدع بوتين رؤوس قادة دول العالم بالحديث عن رفض بلاده لأي تدخل اجنبي في شؤون دولة اخرى تمر بأزمة داخلية. لكنه يبدو كأنه يطبق هذا المبدأ بصورة اختيارية. فان كانت روسيا تمتلك القوة التي تكفي للتدخل على الاقل في محيطها فانه يفعل ذلك وينسى ما دأب على تكراره».

وقال روس ان التهديد بمقاطعة قمة الدول الصناعية في سوتشي لا يكفي واضاف «يتعين طرد روسيا من عضوية المجموعة وايقاف اي اجتماعات اقتصادية وتجارية ومالية معها بل والذهاب الى حد فرض عقوبات على قطاعات مختارة من الاقتصاد الروسي».

واشار المستشار الرئاسي السابق الى المخاوف من ان تؤدي سياسة العقوبات الاقتصادية الى ايذاء الدول المستوردة للغاز الروسي في غرب اوروبا والى وقف أي تعاون موسكو في المفاوضات النووية مع ايران واضاف «لكن على بوتين ايضا ان يحسب تأثير ذلك الضار على بلاده. ان معدلات النمو الاقتصادي تحت رئاسته تكاد تصل الى الصفر وهو يحتاج الى دخل صادرات الطاقة بأكثر مما تحتاج اوروبا الى الغاز الروسي».

وتابع «ومن المحتمل ان تؤدي قطيعة مع روسيا في مجال الطاقة الى احتلال مصدرين آخرين لمواقع موسكو في الاسواق العالمية. اما في حالة ايران فعلى موسكو ان تسأل نفسها سؤالا واحدا: هل تريد حقا ان يحصل الايرانيون على سلاح نووي؟».

واشار روس الى انعكاسات الازمة الاوكرانية على الشرق الاوسط قائلا «لقد قال الرئيس ان هناك ثمنا يتعين على روسيا دفعه عند غزو اراضي اوكرانيا. اما الآن وقد حدث ذلك بالفعل فان على الرئيس ان يجعل روسيا حقا تدفع ثمنا ما مقابل عدوانها. ان هذه مسألة مهمة لاسيما لسياستنا في الشرق الاوسط، فدول المنطقة هناك تراقب ما يحدث وترى في روسيا دولة مستعدة لتحدي الاعراف الدولية لتحقيق اهدافها، ويرى الكثيرون من اصدقائنا ان الولايات المتحدة لا ترغب في القيام باي عمل ايجابي لمواجهة التحديات التي تواجهها المنطقة. وسوف تبرهن الازمة في اوكرانيا على صحة او خطأ تلك القناعات».

دينيس روس

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تؤكد تسليم دمشق ثلث ترسانتها الكيميائية

ثوار سوريون ينشرون دباباتهم في منطقة خناصر بريف حلب الشمالي (أ. ف. ب)

عواصم ـ رويترز ـ يو.بي.آي: أعلنت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن الحكومة السورية سلمت نحو ثلث ترسانتها الكيمائية المعلنة ليتم تدميرها في الخارج. وقالت المنظمة التي تتخذ من لاهاي مقرا لها دمشق سلمت حتى الآن ست شحنات من المواد السامة التي أخطرت المنظمة بها في إطار الاتفاق الروسي ـ الأميركي.

وأعلنت منسقة البعثة المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة الخاصة بسورية سيغريد كاج أن النظام السوري تخلى عن نحو ثلث مخزونه الكيميائي ومن ضمنه كميات من غاز الخردل. وقالت على صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» ان السلطات السورية قامت بتدمير هذه المواد بنفسها أو نقلها الى الخارج، موضحة أنها تشكل نحو ثلث المخزون الذي أعلنت دمشق عن امتلاكه لدى قبلوها الصفقة الكيميائية، وشددت المنسقة الأممية على ضرورة مواصلة إتلاف الأسلحة الكيميائية السورية. وحسب الجدول الذي أقرته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، كان على السلطات السورية إتمام نقل جميع المواد الكيميائية من البلاد بحلول الخامس من فبراير الماضي، إلا أن هذه العملية واجهت عددا من المشاكل المتعلقة بالأوضاع الأمنية الصعبة.

من جهة أخرى، أعلن مسؤول روسي ان الطراد الذري «بطرس الأكبر»، نفذ بنجاح مهمة تأمين إحدى مراحل نقل الأسلحة الكيميائية من سورية، بالتعاون مع سفن من الصين والدنمارك والنرويج. ونقلت وسائل إعلام روسية عن رئيس الدائرة الصحافية لأسطول الشمال الروسي فاديم سيرغا، قوله إن سفن الدول الأربع، وكل منها في قطاع مخصص، قامت بمرافقة سفينة النقل «تايكو» التي حملت دفعة جديدة من المواد الكيميائية من سورية.